المخاطرة الائتمانية وأثرها في ربحية الخدمات المصرفية الاسلامية

دراسة تطبيقية في مصرفي ايلاف الاسلامي والوطني الاسلامي

[1] م.م. مصطفى سلام عبد الرضا [2]م.م قاسم حميد [3] م.م علياء كاظم عيال

[1] [2] [3] جامعة الفرات الأوسط التقنية / المعهد التقني المسيب

المستخلص

يهدف هذا البحث الى تسليط الضوء على اهم المخاطر التي تتعرض لها المصارف الاسلامية الناتجة من عمليات منح الائتمان المصرفي، وهي المخاطرة الائتمانية والاثار الناتجة عنها، وبالأخص ما يتعلق بالربحية المصرفية من خلال قياس وتحليل المخاطرة الائتمانية، اذ تم اختيار مصرفين اسلاميين وهما المصرف الوطني الإسلامي ومصرف ايلاف الإسلامي وتم استخدام المؤشرات الخاصة بالمخاطرة الائتمانية والربحية المصرفية وبيان اهم المشاكل التي يعاني منها المصرفان من جراء المخاطرة الائتمانية واثارها على الربحية المصرفية, تم تحليل هذه المؤشرات واختبارها بواسطة اختباري F,P–value وبيان الأثر من خلال معامل التحديد R2 باستخدام تحليل التباين ANOVA وتوصل البحث الى ان هناك تأثير معنوي لمؤشرات المخاطرة الائتمانية على ربحية الخدمات المصرفية الإسلامية التي على أساسها تم قبول الفرضية البديلة , وكذلك توصل البحث الى مجموعة توصيات اهمها الاهتمام الكبير في تكوين المخصصات اللازمة (مخصص الديون المشكوك في تحصيلها) وان تكون مبنية على أسس صحيحة لتكون قادرة على مواجهة اي مخاطرة.

Abstract

The aim of this research is to highlight the most important risks facing Islamic banks resulting from the granting of bank credit, namely the credit risk and the resulting effects, especially their regarding to the profitability of banking through the measurement and analysis of credit risk. Two Islamic banks were selected, National Islamic Bank and Elaf Islamic bank we use The indicators of credit risk and bank profitability and we explain the most important problems of both banks were used as a result of credit risks and their effects on bank profitability, these indicators were analyzed and then tested by a test F, P-Value and impact statement by the coefficient of determination R2 using analysis of variance (ANOVA) The research concluded that there is a significant effect of credit risk indicators on profitability on which was accept the alternative hypothesis , The study also reached the recommendations of the most important interest in the formation of the necessary allocations (provision for doubtful debts) and be based on the correct basis to be able meet any risk.

المقدمة

يعد القطاع المصرفي العراقي بمؤسساته المالية المختلفة وبالأخص على مستوى المصارف الإسلامية أحد القطاعات المهمة في الاقتصاد الوطني الهادفة الى دفع عجلة الاستثمار الى الامام من خلال قدرتها على تأدية دور الوساطة المالية بين الجهات المختلفة والسعي الى توظيف ما تمتلكه من موارد مالية في مجالات اقتصادية واستثمارية مختلفة بالشكل الذي يحقق اهدافها التنموية والاقتصادية، اذ يشكل الائتمان الإسلامي الركيزة الثانية لأعمال المصارف الإسلامية ، وبالتالي فان منح الائتمان المصرفي عادة ينجم عنه التعرض الى مختلف المخاطر واهما المخاطرة الائتمانية التي لا تزال تشكل الأهم

الأكبر لدى المصارف في محاولة لتخفيفها والتخلص منها لما لها من اثار سلبية تنعكس على أداء المصارف وبالأخص في مجال ما يتحقق من أرباح عن الاعمال المصرفية ، وقد جاء هذا البحث في محاولة لتسليط الضوء على المخاطرة الائتمانية التي تتعرض لها المصارف الإسلامية العراقية وقياسها وتحليلها وبيان الاثار السلبية التي تتركها على مستوى الربحية من خلال توضيح الأثر بين المخاطرة وربحية الخدمات الإسلامية ، اذ ان نجاح المصرف يعتمد بالدرجة الأساس على قدرتها في التحوط وتجنب المخاطر التي تصاحب اداءها المصرفي من خلال استخدام جملة من الإجراءات التي تكفل لها الخفيف من الاثار السلبية للمخاطرة الائتمانية ، وقد قسم هذا البحث الى مباحث الأول منهجية البحث والمبحث الثاني الجانب النظري والمبحث الثالث الجانب التحليلي والاحصائي والأخير هو الاستنتاجات والتوصيات

المبحث الأول / منهجية البحث

اولا / مشكلة البحث

تواجه المصارف الإسلامية جملة من الصعوبات الداخلية والخارجية التي تعكس بظلالها على الاداء وخصوصا ما يتحقق من أرباح مما يجعل المصارف عرضة الى مختلف المخاطر ومن اهمها المخاطرة الائتمانية، فاستقرار الاوضاع الاقتصادية والسياسية ووجود درجة من الثقة المتبادلة بين طرفي الاقتراض يعد عاملا مهما في تخفيف المخاطرة الائتمانية التي يمكن ان يتعرض لها المصرف ، ومن هنا يكن صياغة مشكلة البحث بالتساؤل الاتي وهو هل ان الارتفاع والانخفاض الحاصل في مؤشرات المخاطرة الائتمانية يؤثر على ربيحة الخدمات المصرفية الإسلامية.

ثانيا / اهمية البحث

نظرا للدور الكبير الذي تؤديه المصارف الإسلامية في اقتصاديات البلدان من خلال توظيف ما تمتلكه من موارد ذاتية وخارجية على شكل ائتمان مصرفي يدعم مختلف الانشطة الاقتصادية وانعكاسه على تحقيق النمو الاقتصادي للبلد ، اذ يعد الائتمان المصرفي من اكبر واهم الانشطة المصرفية التي تزاولها المصارف وبالتالي يجعل المصارف عرضه الى مختلف المخاطر ومن اهمها المخاطرة الائتمانية التي لا تزال تشكل الهم الاكبر لإدارات المصارف في محاولة للتخفيف والتخلص من هذه المخاطر لما تتركه من اثار سلبية على الربحية المصرفية من جراء الخسائر التي تنتجها المخاطرة الائتمانية مما يعرض المصرف الى حالة من فقدان الثقة لدى جمهور الزبائن وبالتالي التعرض الى الإفلاس.

ثالثا / اهداف البحث

1. دراسة الاثار الناجمة عن المخاطرة الائتمانية للمصارف الإسلامية.
2. قياس وتحليل المخاطرة الائتمانية باستخدام عدد من المؤشرات للمصارف عينة البحث.
3. التعرف على أي المصرفين كانا فضل في مواجهة المخاطرة الائتمانية.
4. تحليل العلاقة بين مؤشرات المخاطرة الائتمانية وربحية الخدمات المصرفية للمصارف عينة البحث

رابعا / فرضية البحث

يقوم البحث على فرضية اساسية وهي:

عدم وجود تأثير معنوي ذو دلالة إحصائية لمؤشرات المخاطرة الائتمانية على ربحية الخدمات المصرفية الإسلامية

خامسا / حدود البحث وأسلوب جمع البيانات

تم الاعتماد على التقارير المالية الصادرة من المصارف لجمع البيانات للمدة (2011–2015) ولكلا المصرفين.

الجدول رقم (1) متغيرات البحث

نسب المخاطرة الائتمانية	المتغير	نوعه	نسب الربحية المصرفية	المتغير	نوعه
القروض / الموجودات	X1	مستقل	ROA	Y1	معتمد
القروض / حق الملكية	X2	مستقل	ROE	Y2	معتمد
المخصص / القروض	X3	مستقل	ROD	Y3	معتمد

المبحث الثاني / الجانب النظري

أولا / مفهوم الائتمان المصرفي

قبل التطرق الى المخاطرة الائتمانية نستعرض بعض المفاهيم الخاصة بالائتمان المصرفي وأهميته في العمل المصرفي, اذ عرف الائتمان المصرفي بأنه قيام الدائن بمنح المدين مهلة من الوقت يلتزم المدين عند انتهائها بدفع قيمة الدين والفوائد المترتبة علية (جهاد ,2012 : 5)، وأشار اليه اخرون بأنه علاقة مديونية تقوم على اساس الثقة تنشا من مبادلة سلع وخدمات او نقود لقاء تعهد بالدفع لبدل معين مستقبلا وفي اجل معين وغالبا ما يكون التعهد بالدفع نقدا (عبد القادر, 2008 : 242)، من خلال ما تقدم يمكن ان نشير الى ان الائتمان المصرفي هو تعهد من قبل المقترض بان يدفع الى المقرض اصل الدين وفوائده في اجل معين، اذ نلاحظ بان الائتمان المصرفي ركز على جانبين وهما والوقت المبلغ المقترض.

ثانيا / أهمية الائتمان المصرفي

1. زيادة الانتاج فالمشاريع الاقتصادية على اختلاف انواعها تحتاج الى موارد مالية مستمرة وضخمة تفوق في الغالب الموارد الذاتية للمشروعات، وبالتالي تلجأ المشاريع الى الائتمان المصرفي كمصدر مهم لتوفير الاموال.
2. يساعد الائتمان المصرفي على تشغيل الموارد المعطلة من خلال توفير الموارد المالية التي تستلزمها تلك الموارد كي تعمل، مما يساهم في تقليل الهدر ورفع الكفاءة الاستثمارية والإنتاجية.
3. الاستخدام الاكفأ للموارد المالية اذ يؤدي الائتمان المصرفي دورا بارزا في توزيع الموارد المالية على مختلف القطاعات والأنشطة الاقتصادية وفقا لاحتياجاتها (فهد , 2011: 71)

ثالثا / مزايا الائتمان المصرفي

1. يعد الائتمان المصرفي وسيمة ملائمة لنقل واستعمال الأموال من شخص لأخر أي أنه واسطة للتبادل فبواسطة الائتمان يُمكن تحويل مدخرات الافراد والمنشئات والحكومة إلى من يحتاجها أو يستطيع استثمارها في الإنتاج والتوزيع (السوداني , 2015: 199)

2. ان الائتمان المصرفي يؤدي إلى عدم الاحتفاظ بمبالغ نقدية كبيرة بدون استعمال انتظارا لاستعمالها في المستقبل فالفائض النقدي قابل للاستخدام عن طريق الائتمان المصرفي إذ تستفيد منه المنشآت والإفراد وقت الحاجة (السوداني , 2012: 305)

رابعا / انواع الائتمان الاسلامي

1. المرابحة: عرفت المرابحة على أنها عقد بيع موجود معين بالكلفة زائد هامش ربح , مع بيان الكلفة وهامش الربح الخاص بالموجود (Boumediene,2011:16) .

2. الإجارة: تعرف الاجارة بأنها تمليك منافع مباحة لمدة محددة مقابل عوض مادي معلوم، وهي ثمن المنفعة أو بدلها الناشئة عن استخدام أو الانتفاع بأحد الموجودات الثابتة (نعمة, نجم,2010: 140) .

3. الاستصناع: عرف الاستصناع بأنه عقد لبيع بضاعة ذات مواصفات محددة قبل أن تأتي الى حيز التنفيذ , اذ لا يتم تحويل ملكية البضاعة المصنعة الى الزبون الا بعد اتمام مستحقاته (Usmani,2002:132) .

4. السَلمْ: يعرف السلم على أنه عقد موصوف في الذمة مؤجل بثمن مقبوض في مجلس العقد وينشط في الغالب في المنتوجات الزراعية (الشمري ,2008: 48).

خامسا / المخاطرة الائتمانية

تتعرض البنوك على اختلاف أنواعها للعديد من المخاطر ، والتي تؤثر على أدائها ونشاطها فالهدف الأساسي لإدارة أي بنك هو تعظيم ثروة حملة الأسهم والمحافظة عليها (رزيق , 2012: 2) ، وقبل الحديث عن المخاطرة الائتمانية لابد من الاشارة الى مفهوم المخاطرة , فقد عرفها البعض بأنها ظواهر وأحداث تهدد انجاز الأهداف وتؤثر سلبا على استمرارية المؤسسة الهادفة إلى تحقيق رسالتها (صالح , 2009 : 2) , وأشار اليها اخرون بأنها مقياس عدم التأكد حول المردود المستقبلي من الاستثمار (Cecchetti&Schoenholtz,2011:139) , فمن خلال ما تقدم يتبين ان المخاطرة هي حالة عدم التأكد التي تتعرض لها ادارة المصرف الناتجة عن حدث قد تتعرض له في المستقبل مما يستدعي توخي الدقة والحذر. اذ تنشأ مخاطرة الائتمان بسبب التغير في الظروف الاقتصادية ومناخ التشغيل بالمؤسسة إذ تؤثر على التدفقات النقدية المتاحة لخدمة القرض، ونجد أنه من الصعب على البنك التنبؤ بهذه الظروف والتغيرات التي تطرأ على المؤسسة فلهذا السبب فإن المصارف تقوم بتحليل كل قرض بصورة مستقلة لتقييم قدرة المقترض على رد القرض (حرفوش و صحراوي,2009:5) ، وعرفها اخرون بأنها الخسائر المالية الناتجة عن عدم قدرة العميل على الوفاء بالتزاماته في المواعيد المقررة (النجار,2009:25) , ويشار إلى مخاطرة الائتمان بأنها خطر ضياع رأس المال (طهراوي وبن حبيب, 2015: 62) وتناولها الكثير من الباحثين بنفس المعنى وهو تخلف او عدم قدرة الدائن عن تسديد ما اقترضه من المصرف في اجل معين .

وقد تنشا مخاطرة الائتمان عن سببين داخلي وخارجي فأما السبب الداخلي والناتج عن القرار الخاطئ من قبل ادارة الائتمان في المصرف بمنح قرض معين مما يؤدي الى عدم القدرة على السداد، بينما السبب الخارجي ينشا من التغيرات الخارجية الاقتصادية والسياسية التي تحدث في البلد (Muzicek,2010:16) ، وهناك عوامل متعلقة بالمقترض يمكن ان تتسبب بحدوث المخاطرة الائتمانية ومنها عدم الاستعلام الجيد عن المقترض وعدم متابعة القرض او عدم وجود ادارة جيدة لمشروعه او تحويل التمويل الى غير الغرض المخصص له (احمد ,2016: 195) ، فالمخاطرة الائتمانية لا تحدث فقط

في القروض الممنوحة مباشرة الى المقترض وإنما تحصل في ادوات المديونية (الاوراق المالية) ومن امثلتها السندات بأنواعها وكذلك خطابات الضمان المقدمة من قبل المصرف لزبائنه ايضا تشكل خطرا ائتمانيا على المصرف (Dan Luy,2010:27) , ويمكن للمصارف الحد من المخاطرة الائتمانية باستخدام مجموعة من الاساليب وكالاتي :

1. الفحص: من اجل اتمام عملية الفحص الدقيق للزبائن اذ يحتاج المصرف الى أكبر قدر ممكن من المعلومات حول الزبائن المحتملين حتى يستطيع اتخاذ القرار الائتماني السليم.

2. المراقبة: بسبب المخاطر الاخلاقية يحتاج المصرف الى اجراء مراقبة دورية للزبائن للتأكد من استخدام الاموال في الغرض المخصص لها (سعيد وسعيد , 2016: 114).

3. العلاقات في الامد البعيد مع الزبائن: وهذا الامر يتيح للمصارف جمع أكبر قدر من المعلومات عن زبائنه وبتكلفة منخفضة.

4. الضمانات: يعد الضمان من اهم الوسائل التي تعوض المصرف عن خسائره في حال تعرضه الى مخاطر التخلف عن السداد (Dietrich,2006:11)

سادسا / تصنيف المخاطرة الائتمانية

يمكن ان تصنف المخاطرة الائتمانية الى مخاطرة نكول ومخاطرة الجدارة الائتمانية وكالاتي:

1. مخاطرة النكول: تنشا هذه المخاطرة من فشل المدين بالوفاء بالتزاماته المالية التعاقدية تجاه دائنة سواء ما يتعلق بدفع الفائدة أو المبلغ المقترض.

2. مخاطرة الجدارة الائتمانية: ينشا هذا النوع من المخاطرة بسبب انخفاض الجدارة الائتمانية للمقترض (المدين) والتي لم يكن للمقترض تقصير في ذلك (Halifu,2011:8)

سابعا / مؤشرات المخاطرة الائتمانية

تم اختيار ثلاثة من مؤشرات المخاطرة الائتمانية بما يتلائم مع المعلومات المتوفرة وكالاتي:

1. نسبة القروض الى الموجودات Loans-to-assets ratio :وهي نسبة تقيس اجمالي القروض الممنوحة كنسبة مئوية من اجمالي الموجودات وكلما ارتفعت هذه النسبة زادت مخاطر واحتمال التعرض الى عدم السداد.

2. نسبة القروض الى حق الملكية Loans -to- Equity ratio: تشير هذه النسبة الى مدى اعتماد المصرف على الموارد الذاتية وتوظيفها في القروض اذ ان ارتفاعها مؤشر على زيادة المخاطرة الائتمانية فضلا عن دور المصرف في المحافظة على أموال مساهميه (www.activemedia-guide.com)

3. نسبة مخصص الديون المشكوك في تحصيلها الى القروض Provision for doubtful debts-to-Loans : وتشير هذه النسبة الى قدرة المخصص المكون لمواجهة حالات عدم السداد من قبل المقترضين اذ ان ارتفاعها مؤشر على ضمان سلامة المصرف من التعرض للمخاطرة بسبب امكانية تغطيتها من خلال المخصص (بلعزور,2009 : 17)

ثامنا / أسباب ارتفاع مستوى المخاطرة الائتمانية في المصارف الإسلامية

1. الإفراط في استخدام صيغة المرابحة على حساب باقي الصيغ: إن اعتماد المصارف الإسلامية في تمويلاتها على صيغة المرابحة إذ تمثل نسبة 90 % من مجموع استخداماتها جعلها تتعرض لمخاطرة ائتمانية أكبر من نظيرتها التقليدية، وبما أن

الأصول المالية المتولدة عن التمويل بالمرابحة هي ديون فإن الإمكانيات المتاحة لتقليل المخاطرة الائتمانية الناجمة عن هذا التمويل محدودة، كون المصارف الإسلامية مقيدة بضوابط شرعية تحكم الصيرفة الإسلامية.

2. عدم جواز مبدأ تعجيل السداد: لا يمكن للمصارف الإسلامية أن تشترط في العقد تعجيل السداد والاستفادة من الحسم على عكس ما هو عليه في البنوك التقليدية. (زرارقي , 2012: 120)

تاسعا / الربحية

ان هدف واساس كل مشروع استثماري عادة هو الربح سواء كان مصرفا او غير ذلك ، والربح هو رقم مجرد للفرق بين العوائد التي تحققها والتكاليف التي ينفقها، وبالتالي يزداد الربح كلما تزداد العوائد وتنخفض التكاليف ، فالمفهوم الاقتصادي للربح هو مقدار التغير في القيمة الصافية للوحدة الاقتصادية خلال مدة زمنية , فالربح ضروري لبقاء واستمرار المؤسسات (حمد و ناجي,2017: 409) ، ويطلق احيانا على الربح (عائد) ويقصد به قدرة الشركة على انتاج فائض على النفقات اي ان العائد يمثل ما تبقى من الانفاق (GABRIEL&CONSTANTA,2014:191) ، ويقصد بالربحية العائد او المردود المالي المتولد من توظيف موارد المصرف في موجودات مدرة للأرباح (الرياحي ,2006: 136)، وتعرف الربحية ايضا بانها المؤشر الكاشف لمركز المصرف التنافسي في الاسواق المصرفية وفي جودة ادارتها وهي تسمح للمصرف بالاحتفاظ بمخاطرة معينة وتوفر الغطاء ضد المشاكل قصيرة الامد (Greuning&Bratanovic,2009:101) ، واشار اليها اخرون بانها قدرة المصارف على توليد الارباح , فكلمة الربحية تشير الى كلمتين (الربح) و (القدرة) فكلمة الربح تستند الى الكشوفات المالية التي يعبر عنها بالأرقام في حين يشير معنى القدرة الى قوة تنظيم الاعمال لتوليد الارباح او قوة الكسب (ZALA,2010:74)، وتعرف ايضا بانها عبارة عن النتائج والنسب والمعدلات التي تكشف عن الطريقة التي يدار بها المصرف اذ من خلالها تتضح فعالية تلك السياسات والقرارات لمواجهة التحديات الداخلية والخارجية (فخري و قادر , 2016: 372) ، فالهدف الاساسي لتحليل الربحية هو تحديد المركز الرئيسي لأداء المصرف والعوامل المؤثرة في زيادة الربحية والتي تستند بالدرجة الاساس الى كفاءة الادارة في مجال الانفاق والايراد وبالتالي فان زيادة الايراد يقود الى زيادة الربح وبالعكس فان انخفاضه يقود الى انخفاض الربح (Myktybekovich,2013:26) ، وهناك جملة من العوامل الداخلية والخارجية تؤثر على الربحية المصرفية اذ تعرف بأنها العوامل التي تتأثر بقرارات إدارة البنوك وأهدافه وسياساته اذ تشير المحددات الداخلية على سبيل المثال لا الحصر الى حجم وموقع المصرف والكفاءة التشغيلية والكفاءات التسويقية والكفاءات الإدارية والتحفيز والجودة والاستراتيجية ، وفي حين قد يكون من الصعب إن لم يكن من المستحيل تقييم بعض هذه المتغيرات، فإنها تنعكس ضمنا في الأداء التشغيلي للمصارف , واما المحددات الخارجية فشمل البيئات التي يعمل بها المصرف وتأثيرها على وضع المصرف الاستراتيجي فهي تمثل احداث خارج نطاق وتأثير المصرف اذ تشمل الجوانب القانونية والسياسية والتكنولوجية والاجتماعية وهذه المحددات لا يمكن للمصرف التأثير والتحكم بها (Kutsienyo,2011:18)، وتكمن اهمية الربحية في كونها مقياس لمدى نجاح او فشل اي مؤسسة مالية، اذ تعد الربحية من اهم اهداف الادارة المالية لكن ليس دائما ، فالمؤسسات المالية حديثة النشأة تحتاج الى مدة زمنية لإثبات وجودها، وبالتالي القدرة على جني الارباح فضلا عن ان في مراحل التأسيس عادة تكون النفقات الاستثمارية عالية جدا مما يظهر ان الربحية المتحققة قليلة لا بل في بعض الاحيان تظهر خسائر , بالتالي مقياس الربحية مهم للمؤسسات المستمرة في عملها وليست حديثة التأسيس (Nguyen,2001:35).

عاشرا / مؤشرات الربحية

1. العائد على الموجودات (ROA) : يمكن ان يعرف بطرق عدة الا ان اكثرها شيوعا هو انه مقياس لربح كل دينار من الموجودات ويعبر عنه بالصيغة الاتية (Bodie,et al:630)

$$\text{العائد على الموجودات (ROA)} = \frac{\text{صافي الربح بعد الضريبة}}{\text{مجوع الموجودات}}$$

2. العائد على حق الملكية (ROE): هو مقياس لربح كل دينار من اموال المساهمين المستثمرة من قبل الملاك ويعبر عنها بالصيغة الاتية (Kieso,1999:105)

$$\text{العائد على حق الملكية (ROE)} = \frac{\text{صافي الربح بعد الضريبة}}{\text{حق الملكية}}$$

3. العائد على الودائع **(ROD)** : ويعرف بانه صافي الربح مقسوما على اجمالي الودائع وهو يدل على قدرة المصرف على المنافسة للحصول على الاموال(Bashir,1999:11).

$$\text{العائد على الودائع (ROD)} = \frac{\text{صافي الربح بعد الضريبة}}{\text{الودائع}}$$

المبحث الثالث / الجانب التحليلي (المالي والاحصائي)

تحليل المخاطرة الائتمانية وربحية الخدمات المصرفية لمصرفي الوطني وايلاف الاسلاميين (2011-2015)

اولا / مؤشرات المخاطرة الائتمانية للمصرف الوطني الاسلامي

الجدول (2) مؤشرات المخاطرة الائتمانية للمصرف الوطني الاسلامي للمدة (2011-2015)

المؤشر / السنة	2011	2012	2013	2014	2015	المؤشر العام
القروض / الموجودات	43.285%	52.049%	50.612%	58.730%	64.909%	53.92%
القروض / حق الملكية	97.03%	144.08%	110.62%	115.81%	159.14%	125.34%
مخصص الديون / القروض	1.36%	2.12%	3.93%	3.39%	3.53%	2.86%

1- مؤشر القروض الى الموجودات : يبين هذا المؤشر حجم القروض المصرفية الممنوحة من قبل المصرف (الائتمان النقدي) ونسبتها الى حجم الموجودات الكلية للمصرف وهذا مؤشر مهم جدا ، كونه يعد مقياس لقدرة وكفاءة المصرف في توظيف موارده المالية في موارد تحقق له العوائد ، فمن الجدول (2) نلاحظ ان ادنى نسبة وصلت اليها القروض من موجوع الموجودات هي في السنة الاولى واعلى مؤشر حصل علية المصرف في السنة الاخيرة باستثناء سنة 2013 التي شهدت انخفاض طفيف في المؤشر مما يعني ان هناك نموا في القروض المقدمة من المصرف بما يتلاءم مع الارتفاع الحاصل

في حجم الموجودات وعند المقارنة مع المتوسط العام نجد ان سنة 2014 وسنة 2015 كانت اعلى من سابقاتها ، ومن خلال الجدول (2) نلاحظ ان القروض (الائتمان المصرفي) قد شكل تقريبا نصف الموجودات وهذه النسبة جيدة من جانب ان المصرف يسعى الى تحقق رغبات الزبائن في توفير احتياجاتهم من الائتمان النقدي وكذلك يبين قدرة المصرف على استثمار الاموال في مجالات مختلفة فضلا عن جعلها اموال غير مستغلة تسبب اعباء على المصرف وبالتالي فان المصرف من خلال النسب اعلاه يكون قد حصل على حصة سوقية جيدة ويسعى الى استقطاب الزبائن الجدد فضلا عن المحافظة على الزبائن الحالين وهذا الامر واضح من خلال النمو الحاصل في حجم القروض كما بينا سابقا , واما الجانب غير ايجابي في ارتفاع هذه المؤشر هو ارتفاع الخاطرة المصاحبة لهذه القروض اذ ان الزيادة في منح القروض تعني ان المصرف يتعرض الى مخاطرة ائتمانية ناتجة عن عدم او ضعف في قدرة المقترضين على تسديد مستحقاتهم المالية ، وهذا الامر يجعل المصرف في موضع يتعرض الى مزيدا من المخاطر وبالتالي يتطلب من المصرف عند منح القروض او زيادة معدلات الاقراض هو تشديد سياسة الائتمان من خلال اخذ الضمانات الكافية التي تحفظ للمصرف حقوقه من عمليات النكول التي تحصل , وكما بينا سابقا فان المصرف الوطني ركز على الائتمان المصرفي دون الاستثمار بسبب ان المخاطر المحيطة بالاستثمار وفق مفهوم المصارف الاسلامية اكبر من الائتمان فضلا عن طول المدة الزمنية للاستثمار ، وبالتالي فمن خلال الجدول اعلاه يتضح لنا ان المصرف الوطني الاسلامي يتعرض الى مخاطرة ائتمانية متزايدة وهذا الامر ينعكس بالأثر السلبي على المصرف كون ان المخاطر تسبب انخفاض في جانب السيولة المالية فضلا عن العوائد المتحققة من القروض وبالتالي فان على المصرف ان يحقق عملية التوازن بين السيولة والربحية والأمان إذ يرتبطون بعلاقة عكسية فتحقيق الربحية يتطلب ان يزيد في منح القروض الى القطاعات المخلفة لتحقيق العوائد الكافية، ولكن بالمقابل فان ارتفاع جانب القروض سيولد مخاطرة (النكول) تنعكس على السيولة والتي تؤدي الى انخفاضها ودرجة الامان في المحافظة على اموال المودعين والمساهمين وهذه من الامور المعقدة جدا، فتحقيق الربح والمحافظة على السيولة والأمان من الصعب ان تحدث.

2- مؤشر القروض الى حق الملكية: يبين هذا المؤشر حجم القروض المقدمة من المصرف ونسبتها الى حقوق المساهمين وهذا المؤشر يبين مدى اعتماد المصرف على موارده الذاتية في تمويل عمليات الاقراض مقابل اعتماده على الايداع ، اذ ان الارتفاع في هذا المؤشر يدل على ان المصرف اعتمد على راس المال في تمويل القروض بدل الايداع وهذا مؤشر لا يصب في صالح المصرف كون راس المال هو الدعامة الاساسية لمواجهة أي نوع من انواع المخاطر التي يتعرض لها المصرف الى جانب المخصصات ، وبالتالي على المصرف ان يحقق عملية توازن وفق ما يرسمه من خطط بين موارده الذاتية والموارد الخارجية بما يضمن سلامة اموال مساهميه وأموال مودعيه، فمن خلال الجدول (2) يتضح بان المؤشرات مرتفعة جدا على مدى السنوات الخمس (2011-2015) وبالأخص السنة الاولى فقد شكلت القروض مقدار يساوي حق الملكية وهذا مؤشرا خطير جدا ، ففي سنة 2011 حقق المصرف نسبة ملاءة مالية تصل الى 25% وهذه النسبة جيدة جدا بالمقارنة مع ما مطلوب وفق قانون البنك المركزي وهو(12%) وهي النسبة المثالية مما يعني ان المصرف اما أنه استثمر ما يعادل(75%) من راس مال في مجلات مختلفة والمتبقي من اموال المودعين ، او استغل الجزء الاكبر من اموال المودعين واحتفظ بجزء من راس ماله لمواجهة احتياجات السيولة ، وهكذا في بقية السنوات اذ ان

اعلى ما وصل اليه المصرف هي نسبة كفاية(30%) فمن خلال تقارير مراقب الحسابات الذي يؤكد فيه ان هناك مرابحات سريعة في سنة 2015 لم يتم استرجاعها مما يؤشر الى تعرض المصرف الى عمليات نكول ملحوظة في حال عدم استرجاع الاموال المطلوبة وبالتالي فان ذلك يعكس عدم حكمة المصرف وقدرته في ادارة امواله سواء الذاتية ام الخارجية بكفاءة جيدة , وأما بقية المؤشرات فقد حصلت سنة 2012 وسنة 2015 على اقل نسب من بين جميع المؤشرات واقل من المؤشر العام ، اذا ارتفاع هذه النسبة مؤشر ينذر بخطر حدوث مخاطرة ائتمانية للمصرف ما لم يكون المصرف قادر على ادارة المخاطرة بصورة محكمة.

3- مؤشر مخصص الديون المشكوك في تحصيلها الى القروض : وهذا المؤشر هو من اهم المؤشرات التي تبين طبيعة القروض المقدمة اذ ارتفاعه يشير الى القروض المقدمة مصحوبة بمخاطرة نكول مما يدفع المصرف الى تكوين مخصص ديون كبير لمواجهة المخاطر المحتملة وبالعكس فان انخفاضه يدل على تشدد السياسة الائتمانية وتوظيف الاموال في موارد غير خطرة بعد اجراء الدراسة اللازمة لطالب القرض، فمن خلال الجدول (2) يتضح ان هذا المؤشر منخفض جدا قياسا بحجم الائتمان المصرفي الممنوع فعند الرجوع الى التقارير المالية ومراجعة تقرير مراقب الحسابات فان المصرف لم يأخذ الضمانات الكافية لقاء منحه هذه القروض مما يعني ان المصرف سيتعرض الى مخاطر نكول بسبب عدم اخذ الضمانات الكافية اولا وعدم تكوين المخصص الكافي لمواجهة أي عملية نكول تحصل (المخاطرة الائتمانية) فتكوين مخصص رصين يجعل المصرف يواجه أي خسائر قد تحدث فضلا عن المحافظة على اموال المودعين والمساهمين ، اذ يشير الجدول (2) الى ان اعلى نسبة حصلت في سنة 2013 مقابل اقل نسبة في سنة 2011 اذ يتطلب من المصرف تكوين مخصص ديون يتناسب وحجم القروض الممنوحة بالشكل الذي يحافظ على سلامة الأموال.

ثانيا / مؤشرات المخاطرة الائتمانية لمصرف ايلاف الاسلامي

الجدول رقم (3) مؤشرات المخاطرة الائتمانية لمصرف ايلاف الاسلامي للمدة (2011-2015)

المؤشر / السنة	2011	2012	2013	2014	2015	المؤشر العام
القروض / الموجودات	19.43%	12.37%	34.95%	35.17%	25.82%	25.55%
القروض / حق الملكية	55.74%	35.29%	63.18%	63.76%	52.17%	54.03%
مخصص الديون / القروض	11.84%	17.19%	0.57%	2.84%	2.60%	7.01%

1. مؤشر القروض الى الموجودات : يعد هذا المؤشر بالنسبة الى المصارف الخاصة من المؤشرات المهمة التي تعكس مدى قدرة المصارف على توظيف مواردها المالية الذاتية والخارجية على شكل قروض في تمويل المشاريع الاستثمارية اذ تعد القروض من اهم الانشطة المصرفية التي تقوم بها المصارف كون ان وظيفة المصارف هي منح القروض وقبول الودائع وبالتالي فان الانخفاض والارتفاع في حجم القروض الممنوحة من قبل المصرف يعد مؤشر على نجاح او فشل المصرف في سد حاجة زبائنه في سوق العمل ، ومن خلال الجدول (3) يتضح لنا ان هذا المؤشر كان متوسط الارتفاع قياسا بالمصرف الوطني الاسلامي فقد كانت مؤشراته افضل من مصرف ايلاف الاسلامي على مدى السنوات الخمس

محل البحث وكذلك المؤشر العام بسبب ارتفاع حجم الموجودات الخاصة بالمصرف الوطني، اذ اعلى ما وصل الية مصرف ايلاف الاسلامي في سنة 2014 اذ شكلت القروض ما نسبته (35.17 %) قياسا بحجم الموجودات المصرفية ؛ لان من اهم بنود جانب الاستثمار في الميزانية هي القروض ، وبالتالي فان القروض وفق هذه النسبة تمثل تقريبا ثلث الموجودات , بالرغم من المؤشر شهد نموا على مدى السنوات الخمس، في حين اقل نسبة حصل عليها المصرف كانت في سنة 2012 بسبب انخفاض حجم الاقراض قياسا بسنة 2011 بالرغم من ارتفاع حجم الموجودات في السنة نفسها ، وبخصوص سنة 2015 فأنها شهدت انخفاض بالمقارنة مع السنة السابقة لها وذلك بسبب ان الارتفاع الحاصل في حجم الاقراض كان اقل بكثير قياسا بالارتفاع الحاصل في حجم الموجودات مما ادى الى انخفاض النسبة.

2. حق الملكية الى القروض : من خلال الجدول (3) نلاحظ انخفاض هذا المؤشر بسبب انخفاض حجم القروض المصرفية لدى مصرف ايلاف الاسلامي بالمقارنة مع حجم حق الملكية على مدى السنوات الخمس اذ حصلت اعلى نسبة في سنة 2014 واقلها في سنة 2012 بسبب انخفاض حجم الاقراض بالمقارنة مع السنة السابقة ، اذ نلاحظ ان سنة 2013 وسنة 2014 حصلتا على مؤشرات متقاربة جدا بسبب ان الارتفاع في حجم الاقراض كان موازيا تقريبا للارتفاع الحاصل في حجم حق الملكية ,في حين ان السنة الاخيرة انخفضت بسبب ارتفاع حق الملكية الناتج عن زيادة راس المال، وبشكل عام نلاحظ ان المؤشر العام لهذه النسبة شكل تقريبا نسبة (50%) وهذا يعني ان المصرف قد وظف نص راس ماله في جانب الاقراض وبالتالي سيكون قادرا على مواجهة اي نوع من المخاطر وبالأخص المخاطرة الائتمانية كون ان راس المال هو الدعامة الصلبة لمواجهة المخاطر المحتملة ، وبالمقارنة مع المصرف الوطني فقد كانت مؤشرات مصرف ايلاف اقل من نظيرة .

3. مخصص الديون المشكوك في تحصيلها الى القروض : كما بينا فان هذا المؤشر مهم جدا في معرفة مدى امكانية المخصص المعد من قبل المصرف لمواجهة حالات عدم السداد من قبل المقترضين، ويُعد المخصص وفق دراسات من لجان مختصة في المصرف، وهذه الدراسات تعتمد على معدلات النكول الحاصلة في الاعوام السابقة، وعلى اساس ذلك يتم تحديد المخصص، فمن خلال الجدول (3) نلاحظ ان مخصص الديون المشكوك في تحصيلها المُعد من قبل المصرف على مدى السنوات الخمسة هو ضعيف قياسا بحجم الاقراض , اذ حصلت سنة 2013 على اقل مؤشر اذ لم يتجاور (1%) اذ كان حجم المخصص تقريبا (600) مليون دينار قياسا بحجم الاقراض الممنوح والبالغ (109) مليار دينار، وبالتالي هذا يعني ان المصرف معرض بشكل كبير الى المخاطرة الائتمانية كون ان المخصص غير قادر على مواجهة اي حالة نكول قد تحصل من قبل احد الزبائن، بالإضافة الى ان مراقب الحسابات قد اشر في تقريره بان الضمانات المأخوذة لا تتناسب مع حجم الاقراض الممنوح ، بالرغم من ان اغلب عمليات الاقراض كما بينا في السابق هي قصيرة الاجل لكن مع ذلك لابد من وجود ضمانات تحفظ للمصرف حقه ، وقد حصلت سنة 2012 على اعلى مؤشر بسبب انخفاض حجم الاقراض المصرفي مقابل ثبات حجم مخصص الديون المشكوك في تحصيلها، كما ان مصرف الوطني لم يكن افضل من مصرف ايلاف؛ لان كليهما حقق مؤشرات متقاربة ، وبحسب رأي الباحث ان انخفاض حجم مخصص الديون المشكوك في تحصيلها يُعد مؤشر ينذر بتعرض المصرف الى مخاطرة ائتمانية ولربما تؤدي الى افلاس المصرف وبالتالي، لابد من ان يكون المخصص كافيا بالمقارنة مع حجم اقراض المصرف كونه دعامة لمواجهة المخاطرة المحتملة.

وأخيرا بعد اجراء التحليل لجميع مؤشرات المخاطرة الائتمانية لكلا المصرفين نقوم نعمل مقارنة لأداء المصرفين على مدى السنوات الخمس:

1. المؤشر الاول / فقد كان اداء المصرف الوطني الاسلامي وفق هذا المؤشر أفضل من المصرف الاخر وذلك بسب ارتفاع حجم الاقراض المصرفية لديه (الائتمان المصرفي) وحجم الموجودات بالمقارنة بالمصرف الاخر الذي كان حجم الاقراض اقل مما ادى الى ان تظهر نسب المؤشر الاول للمصرف الوطني أكبر من المصرف الاخر، وقد بينا ان ارتفاع هذا المؤشر الى ماذا يؤدي.

2. المؤشر الثاني / من الجداول (2,3) يتضح ان المصرف الوطني الاسلامي حقق نسب اداء اعلى من المصرف الاخر؛ والسبب هو انخفاض القروض لمصرف ايلاف الاسلامي كما ان حق الملكية للمصرف الوطني كان أفضل كما بينا، وبالتالي بالرغم من ذلك فان المصرف الوطني الاسلامي كان أفضل من الاخر من جانب استثماره جزءا من اموال مساهميه في مجالات تمويل القروض لكنه سيكون عرضة للمخاطرة الائتمانية بدرجة أكثر من المصرف الاخر.

3. المؤشر الثالث / ظهر فيه ان مصرف ايلاف الاسلامي حقق مؤشرات أفضل من المصرف الاخر وهذا لا يعني ان مصرف ايلاف أفضل من المصرف الوطني فقد كان حجم المخصص منخفض، بعكس المصرف الوطني الذي حقق نسب منخفضة فيما يخص مؤشر مخصص الديون بسبب كبر حجم القروض قياسا بالمخصص المعد لها فضلا عن عدم كفاية الضمانات المأخوذة من قبل المصرف الوطني مما يجعله عرضه للمخاطرة الائتمانية أكثر من المصرف الاخر.

ثالثا / مؤشرات ربحية الخدمات المصرفية للمصرف الوطني الاسلامي

الجدول (4) مؤشرات ربحية الخدمات المصرفية للمصرف الوطني الاسلامي

المؤشر	2011	2012	2013	2014	2015	المؤشر العام
ROA	2.71%	5.44%	5.22%	5.34%	4.03%	4.55%
ROE	6.08%	15.07%	11.41%	10.53%	9.89%	10.60%
ROD	5.02%	8.95%	10.30%	12.34%	7.59%	8.84%

أ. العائد على الموجودات (**ROA**) : يعكس هذا المؤشر مدى كفاءة المصرف في استثمار موجوداته لتوليد الأرباح، فكلما ارتفع هذا المؤشر دل على ان المصرف كان كفوء في تحقيق الارباح من خلال استثمار الموجودات في مجالات مختلفة، الا ان هذا المؤشر لا يأخذ بنظر الاعتبار المخاطر التي قد يتعرض لها المصرف من جراء تحقيق الارباح المرتفعة كون ان المخاطر ترتبط بعلاقة طردية مع الأرباح، فكلما ارتفعت المخاطر رافقها ارتفاع في حجم الارباح المتحققة، وبالتالي فان انخفاض هذا المؤشر لا يعني بالضرورة ان المصرف كان غير كفوء في استثمار موجوداته اذ انها تختلف من مصرف لأخر حسب سياسة المصرف اذا كان متحفظ او مخاطر، ومن ابرز المخاطر التي يتعرض لها المصرف كما بينا هي المخاطرة الائتمانية ، فمن خلال الجدول (4) نلاحظ ان مؤشر العائد على الموجودات استمر بالارتفاع وصولا الى السنة الرابعة والسبب في ذلك هو الارتفاع الحاصل في صافي الارباح المتحققة بالرغم من ارتفاع حجم الموجودات ايضا ، في

حين ان سنة 2015 شهدت انخفاض بسبب انخفاض صافي الارباح المتحقق مقابل ارتفاع في حجم الموجودات , وبشكل عام فان مؤشر المصرف الوطني الاسلامي كان افضل من مصرف ايلاف.

ب. العائد على حق الملكية (**ROE**): ايضا يعكس هذا المؤشر مدى كفاءة المصرف في استثمار حقوق مساهميه لتوليد الأرباح، فكلما ارتفع هذا المؤشر دل على ان المصرف كان كفوء في تحقيق الارباح من خلال استثمار حقوق المساهمين في مجالات مختلفة، فمن خلال الجدول (4) نلاحظ ان هناك تفاوت في معدلات النمو بسبب ان الارتفاع في حقوق المساهمين كان اكبر من الارتفاع الحاصل في صافي الارباح المتحقق اذ حصلت سنة 2012 على اعلى مؤشر قياسا بالسنوات الاخرى بسبب الارتفاع الكبير الذي حصل في صافي الارباح لهذه السنة اذ ارتفعت الارباح من (6) مليار دينار تقريبا الى (26) مليار دينار وهذا نمو كبير جدا يؤشر لصالح المصرف وقد حصلت سنة 2011 على اقل نسبة بسبب انخفاض حجم صافي الارباح المتحقق قياسا بالسنوات الاخرى ، وبشكل عام فان المصرف الوطني افضل من ايلاف بسبب ارتفاع صافي الارباح المتحققة.

ج. العائد على الودائع (**ROD**): يعكس هذا المؤشر مدى كفاءة المصرف في استثمار أموال مودعيه لتوليد الأرباح، فكلما ارتفع هذا المؤشر دل على ان المصرف كان كفوء في تحقيق الارباح من خلال استثمار حقوق المودعين في مجالات مختلفة، فمن خلال الجدول (4) يتضح ان هناك نمو في المؤشر على مدى السنوات الأربع الأولى وسبب ذلك هو الارتفاع الحاصل في صافي الأرباح المتحققة في هذه السنوات على الرغم من ان حجم الإيداع كان متفاوتا من سنة لأخرى ، باستثناء السنة الأخير فقد شهدت انخفاضا بسبب انخفاض حجم صافي الأرباح مقابل ارتفاع حجم الإيداع، وكما ان مؤشرات المصرف الوطني هي افضل من المصرف الاخر.

رابعا / مؤشرات ربحية الخدمات المصرفية لمصرف ايلاف الاسلامي

الجدول (5) مؤشرات ربحية الخدمات المصرفية لمصرف ايلاف الاسلامي

المؤشر	2011	2012	2013	2014	2015	المؤشر العام
ROA	5.96%	2.82%	2.48%	1.76%	0.06%	2.62%
ROE	17.10%	8.06%	4.48%	3.19%	0.13%	6.59%
ROD	14.24%	8.74%	6.92%	6.42%	0.18%	7.30%

أ. العائد على الموجودات (**ROA**) : من خلال الجدول (5) يتضح ان المؤشر شهد انخفاض على مدى السنوات الخمس محل البحث اذ حصلت السنة الاولى على اعلى مؤشر بسبب ان السنة الاولى حصلت على صافي ارباح اكبر من السنوات الاخرى بالرغم من ان حجم الموجودات شهد نمو لدى المصرف لكن ارباحه تراجعت كثير وبالأخص في السنة الاخيرة فقد وصل صافي الارباح في السنة الاخيرة الى ما يقرب (330) مليون دينار بعد ما كان (20) مليار دينار في السنة الاولى وهذا فارق كبير ومؤشر غير جيد على اداء المصرف؛ لان مقياس كفاءة المصرف هي ما تحقق من ارباح فالمصرف لدية التزامات اتجاه الاخرين ولكي يستمر في عمله لابد من تحقيق الارباح , وهذا السبب الاساسي في جعل المصرف الوطني يحقق مؤشرات افضل لان ارباحه اكبر بكثير من مصرف ايلاف .

ب. العائد على حق الملكية (**ROE**): من خلال الجدول (5) المؤشر شهد انخفاض على مدى السنوات الخمس ولنفس السبب هو انخفاض الارباح، إذ حصلت السنة الاولى على مؤشر اعلى من السنوات الاخرى.

ج. العائد على الودائع (**ROD**): لم يشهد هذا المؤشر أي نمو على مدى السنوات الخمس بسبب انخفاض صافي الأرباح وارتفاع حجم الإيداع.

اختبار فرضيات البحث

أولا/ تحليل تأثير **(X1)** و **(Y1,Y2,Y3)**

أظهرت نتائج التحليل الاحصائي (ANOVA) ان هناك تأثيرا للمتغير المستقل (X_1) على المتغيرات المعتمدة (Y_1,Y_2) من خلال معامل التحديد للمصرف الوطني الإسلامي وكان معنويا في ذات الوقت في ضوء اختباري (F–test) و (P–value) عند مستوى معنوية (0.05) وبدرجة حرية (N1=1,N2=4) وقد سجل وفق اختبار (F) اعلى قيمة قياسا بالجدولية البالغة 7.71 عند نفس مستوى المعنوية ، وما يؤكد معنوية هذا التأثير هو استخدام اختبار (P–value) اذ تبين ان المصرف الوطني قد سجل بتأثير قوة المتغير المستقل على المتغيرين المعتمدين (Y_1,Y_2) اذ كانا ادنى من 0.05 ، مما يعني معنوية هذا التأثير، في حين لا نرى هناك تأثيرا واضحا ومعنويا لمتغير المستقل (X_1) في المتغير المعتمد (Y_3) على الرغم من ارتفاع مؤشرة الخاص بالمتغير.

وكما أظهرت النتائج الإحصائية ان هناك تأثيرا للمتغير المستقل (X_1) على المتغيرات المعتمدة (Y_1,Y_2,Y_3) من خلال معامل التحديد لمصرف ايلاف الإسلامي وكان معنويا في نفس الوقت في ضوء اختباري (F–test) و(P–value) عند مستوى معنوية (0.05) وبدرجة حرية (N1=1,N2=4) وقد سجل وفق اختبار (F) اعلى قيمة قياسا بالجدولية البالغة 7.71 عند نفس مستوى المعنوية، وما يؤكد معنوية هذا التأثير هو استخدام اختبار (P–value) اذ تبين ان مصرف ايلاف الاسلامي قد سجل بتأثير قوة المتغير المستقل على المتغيرات المعتمدة (Y_1,Y_2, Y_3) اذ كانوا ادنى من (0.05) مما يعني معنوية هذا التأثير والجدول رقم (6) يوضح ذلك

وفي ضوء ما تقدم يتضح ان هناك تأثيرا قوي ومعنوي للمؤشر المخاطرة الائتمانية (الفروض / الموجودات) على مؤشرات ربحية الخدمات المصرفية اذ ان تغير مؤشر المخاطرة يعكس بتأثيره على مؤشرات الربحية بالإيجاب والسلب، مما يؤكد ان على المصرفين ان تولي اهتماما كبيرا لمؤشر المخاطرة الائتمانية حتى تحقق اعلى مستويات من الأرباح.

الجدول (6) تحليل تأثير بين (X_1) و (Y_1,Y_2,Y_3)

المصرف	المتغير المعتمد	المتغير المستقل X1		
		R^2	F–test	p–value
المصرف الوطني	Y1	0.71	19.94	0.002
	Y2	0.58	11.24	0.010
	Y3	0.46	6.91	0.30
مصرف ايلاف	Y1	0.76	25.6	0.001
	Y2	0.61	12.78	0.007
	Y3	0.62	13.48	0.006

***F الجدولية عند مستوى معنوي 0.05 وبدرجة حرية (n1=1, n2=4) تساوي 7.71 ** P–Value (P≤0.05) معنوية عند ذلك المستوى وهكذا في بقية الجداول.**

ثانيا/ تحليل تأثير **(X2)** و **(Y1,Y2,Y3)**

أظهرت نتائج التحليل الاحصائي (ANOVA) ان هناك تأثير للمتغير المستقل (X_2) على المتغير المعتمدة (Y_1) من خلال معامل التحديد للمصرف الوطني الإسلامي وكان معنويا في ذات الوقت في ضوء اختباري (F–test) و (P–value) عند مستوى معنوية (0.05) وبدرجة حرية (N_1=1,N_2=4) وقد سجل وفق اختبار (F) اعلى قيمة قياسا بالجدولية البالغة 7.71 عند نفس مستوى المعنوية ، وما يؤكد معنوية هذا التأثير هو استخدام اختبار (P–value) اذ تبين ان المصرف الوطني قد سجل بتأثير قوة المتغير المستقل على المتغير المعتمد (Y_1) اذ كان ادنى من 0.05 ، مما يعني معنوية هذا التأثير ، في حين لا نرى هناك تأثيرا واضحا ومعنويا للمتغير المستقل (X_2) في المتغيرين المعتمدين (Y_3,Y_2) على الرغم من ارتفاع المؤشر الخاص بالمتغير المعتمد الثالث.

وكما أظهرت النتائج الإحصائية ان هناك تأثيرا للمتغير المستقل (X_2) على المتغيرات المعتمدة (Y_1,Y_2,Y_3) من خلال معامل التحديد لمصرف ايلاف الإسلامي وكان معنويا في نفس الوقت في ضوء اختباري (F–test) و(P–value) عند مستوى معنوية (0.05) وبدرجة حرية (N_1=1,N_2=4) وقد سجل وفق اختبار (F) اعلى قيمة قياسا بالجدولية البالغة 7.71 عند نفس مستوى المعنوية ، وما يؤكد معنوية هذا التأثير هو استخدام اختبار (P–value) اذ تبين ان المصرف الوطني قد سجل بتأثير قوة المتغير المستقل على المتغيرات المعتمدة (Y_1,Y_2, Y_3) اذ كانوا ادنى من 0.05 ، مما يعني معنوية هذا التأثير والجدول رقم (7) يوضح ذلك، وبشكل عام فقد تراوح معامل التحديد بين الضعيف والمتوسط والقوي.

الجدول (7) تحليل تأثير بين (X_2) و (Y_1,Y_2,Y_3)

المصرف	المتغير المعتمد	المتغير المستقل x2			المصرف	المتغير المعتمد	المتغير المستقل x2		
		R^2	F–test	p–value			R^2	F–test	p–value
المصرف الوطني	Y1	0.58	11.46	0.010	مصرف ايلاف	Y1	0.67	16.54	0.004
	Y2	0.18	1.82	0.214		Y2	0.51	8.61	0.019
	Y3	0.42	5.85	0.42		Y3	0.52	8.77	0.018

ثالثا/ تحليل تأثير **(X3)** و **(Y1,Y2,Y3)**

أظهرت النتائج الإحصائية ان هناك تأثيرا للمتغير المستقل (X_3) على المتغيرات المعتمدة (Y_1,Y_2,Y_3) من خلال معامل التحديد للمصرف الوطني الإسلامي وكان معنويا في نفس الوقت في ضوء اختباري (F–test) و(P–value) عند مستوى معنوية (0.05) وبدرجة حرية (N1=1,N2=4) وقد سجل وفق اختبار (F) اعلى قيمة قياسا بالجدولية البالغة 7.71 عند نفس مستوى المعنوية ، وما يؤكد معنوية هذا التأثير هو استخدام اختبار (P–value) اذ تبين ان المصرف الوطني قد سجل بتأثير قوة المتغير المستقل على المتغيرات المعتمدة (Y_1,Y_2, Y_3) اذ كانوا ادنى من 0.05 ، مما يعني معنوية هذا التأثير والجدول رقم (8) يوضح ذلك.

وكما أظهرت النتائج الإحصائية عدم وجود تأثيرا للمتغير المستقل (X_3) على المتغيرات المعتمدة (Y_1,Y_2,Y_3) من خلال معامل التحديد لمصرف ايلاف الإسلامي وكان غير معنويا في نفس الوقت في ضوء اختباري (F-test) و(P-value) عند مستوى معنوية (0.05) وبدرجة حرية (N1=1,N2=4) وقد سجل وفق اختبار (F) اقل قيمة قياسا بالجدولية البالغة 7.71 عند نفس مستوى المعنوية ، وما يؤكد عدم معنوية هذا التأثير هو استخدام اختبار (P-value) اذ تبين ان مصرف ايلاف لم سجل بتأثير قوة المتغير المستقل على المتغيرات المعتمدة (Y_1,Y_2, Y_3) اذ كانوا اعلى من 0.05 ، مما يعني عدم معنوية هذا التأثير

الجدول (8) تحليل تأثير بين (X_3) و (Y_1,Y_2,Y_3)

المصرف	المتغير المعتمد	المتغير المستقل x3			المصرف	المتغير المعتمد	المتغير المستقل x3		
		R2	F-test	p-value			R2	F-test	p-value
المصرف الوطني	Y1	0.75	24.22	0.001	مصرف ايلاف	Y1	0.17	1.72	0.226
	Y2	0.76	25.57	0.001		Y2	0.12	0.01	0.926
	Y3	0.72	21.24	0.002		Y3	0.07	0.01	0.942

المبحث الرابع / الاستنتاجات والتوصيات

الاستنتاجات

1. حقق المصرف الوطني مؤشرات ربحية مصرفية اعلى من مصرف ايلاف الإسلامي بسبب الارتفاع الحاصل في صافي الأرباح مقابل انخفاضه لدى مصرف ايلاف الإسلامي على مدى السنوات الخمس.
2. تعرض المصارف الاسلامية الى مخاطرة ائتمانية أكبر من نظيرتها التجارية كون ان الائتمان المقدم من قبلها يتركز في الغالب على المرابحات والتي لا تزيد مدتها غالبا على السنة الا انها تُعد التزامات تعاقدية.
3. انخفاض حجم الضمانات المطلوبة ومخصص الديون المشكوك في تحصيلها لدى كلا المصرفين مقارنة مع التوسع في حجم الائتمان المصرفي المقدم.
4. حقق المصرف الوطني الاسلامي مؤشرات اداء فيما يخص المخاطرة الائتمانية اعلى من المصرف الاخر بسبب الارتفاع الحاصل في حجم الائتمان وانخفاضه لدى مصرف ايلاف الإسلامي.
5. ان هناك تأثير قوي للمتغير المستقل (X_1) على المتغيرات المعتمدة (Y_1,Y_2,Y_3) ولكلا المصرفين وفق اختباري F,P-value عند مستوى معنوية عدى المتغير المعتمد (y_3) لدى المصرف الوطني لم يكن معنويا عند نفس مستوى المعنوية.

6. ان هناك تأثيرا يتراوح ما بين الضعيف والمتوسط للمتغير المستقل (X_3) على المتغيرات المعتمدة (Y_1,Y_2,Y_3) ولمصرف ايلاف الإسلامي ولم يكن معنويا عند مستوى معنوية 0.05 ، مقابل وجود تأثير قوي لنفس المتغير المستقل على المتغيرات المعتمدة (Y_1,Y_2, Y_3) وللمصرف الوطني الإسلامي وكان معنويا عند نفس مستوى المعنوية.

7. ان هناك تأثير قوي للمتغير المستقل (X_2) على المتغيرات المعتمدة (Y_1,Y_2,Y_3) ولمصرف ايلاف الإسلامي وكان معنويا عند مستوى معنوية 0.05، مقابل عدم معنوية نفس المتغير المستقل على المتغيرين المعتمدين (Y_1,Y_2) باستثناء المتغير المعتمد (Y1) فقد كان معنويا عند نفس مستوى المعنوية.

التوصيات

1. ضرورة انشاء مراكز متخصصة في دراسة المخاطرة الائتمانية للمقترضين لكلا المصرفين الاسلامية والتجارية فضلا عن الاهتمام بها من خلال تزويدها بقاعدة بيانات عن مختلف الزبائن وتحديثها بصورة مستمرة فضلا عن دراسة الضمانات المطلوبة والتي يجب ان تكون بمستوى الائتمان الممنوح.

2. ضرورة انشاء محفظة متنوعة للائتمان سواء كان على مستوى الآجال ام القطاعات بما يضمن تخفيف المخاطرة الائتمانية التي قد تتعرض لها فضلا عن تشديد السياسة الائتمانية في منح القروض وبالأخص طويلة الاجل.

3. الاهتمام العالي بتكوين مخصص الديون المشكوك في تحصيلها لكلا المصرفين كونه الدعامة الاساسية في تغطية المخاطرة الائتمانية فيما لو تعرض اليها المصرف، وان يكون مبني على اسس صحيحة سواء كان نسبة مئوية مقبولة من حجم الائتمان الممنوح او تكون النسبة مبنية بالاعتماد على مخصص السنوات السابقة.

4. ضرورة الاهتمام بالائتمان المصرفي بالأخص مصرف ايلاف الإسلامي قياسا بحجم الموجودات لدية كون ان الائتمان يعد من اهم موارد تحقيق الارباح بالنسبة للمصارف الاسلامية اضافة الى الاستثمار.

5. ضرورة العمل على إيجاد المنافذ الاستثمارية والائتمانية وبالأخص مصرف ايلاف الاسلامي من اجل العمل على تحقيق اعلى المكاسب المالية وتحقيق نسب ربحية مقبولة ومتنامية.

المصادر

1. جهاد , حفيان," إدارة المخاطر الائتمانية في البنوك التجارية ", رسالة ماجستير مقدمة الى جامعة قاصدي مرباح , كلية العلوم الاقتصادية والتجارية والعلوم التسيير , الجزائر , 2012.

2. عبد القادر , سلوى عبد الجبار," المخاطر الائتمانية واثرها في القرار الائتماني الصائب ", مجلة جامعة كربلاء " العدد 1, مجلد 6, 2008.

3. فهد , نصر حمود مزنان," تحليل الائتمان المصرفي في الاقتصاد العراقي ", مجلة جامعة كربلاء , عدد 4, 2011.

4. السوداني , زياد نجم عبد ," اثر التحليل الائتماني على أداء أنشطة المصارف التجارية ", مجلة الإدارة والاقتصاد , العدد 103, 2015.

5. السوداني , زياد نجم عبد ," الائتمان المصرفي واهم النسب ذات العلاقة بمنحه ", مجلة دراسات محاسبية ومالية , مجلد 7, عدد 19, 2012.

6 .Boumediene ,Aniss (2011) "Baseel lll: Relevance for Islamic banks", Institute of business administration, university pantheon-sorbonne,Paris.

7. نعمة , نغم حسين , ورغد محمد نجم (2010) " المصارف المؤسسات المالية الاسلامية في دول مجلس التعاون الخليجي : الواقع والتحديات ", مجلة القادسية للعلوم الادارية والاقتصادية , المجلد 12, عدد 2.

8. Usmani ,Muhammad Imran Ashraf(2002) " Islamic banking", 1st edition, printed at ilmi graphics, publisher durul- ishaat urdu bazar ,Karachi,Pakistan.

9. الشمري , صادق راشد (2011) " اساسيات الاستثمار في المصارف الاسلامية ", ط 1 , دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع

10. رزيق , كمال, "تقييم تجربة البنوك الإسلامية بالجزائر في إدارة المخاطر الائتمانية", بحث مقدم الى ملتقى الخرطوم للمنتجات المالية الإسلامية , 2012.

11. صالح , مفتاح ," إدارة المخاطر الائتمانية في المصارف الإسلامية ", بحث مقدم الى الملتقى العلمي الدولي حول الازمة المالية والاقتصادية الدولية والحوكمة العالمية , الجزائر , 2009.

12. Cecchetti, Stephen G.&Schoenholtz, Kermit L.(2011).Money, Banking and Financial Markets. 3Ed.,Global Edition, McGraw-Hill, USA.

13. حرفوش , سهام و صحراوي, ايمان ," دور الأساليب الحديثة لإدارة المخاطر الائتمانية للبنوك في التخفيف من حدة الازمة المالية الحالية ", بحث مقدم الى الملتقى العلمي الدولي حول الازمة المالية والاقتصادية الدولية والحوكمة العالمية , الجزائر , 2009.

14. النجار , اخلاص باقر ," اتفاقية بازل 2 وانعكاسها على المصارف العربية ", مجلة العلوم الاقتصادية , العدد 20, 2008.

15. طهراوي , أسماء و بن حبيب , عبد الرزاق ," إدارة المخاطر الائتمانية في ظل معايير بازل ", مجلة الدراسات الاقتصادية الإسلامية , عدد 1, مجلد 19, 2015.

16. muzicek, pavel ," Credit Risk Monitoring in the Czech Banking Sector", master thesis , Charles University, Institute of Economic Studies,2010.

17. احمد , زهير احمد علي ," صيغ التمويل الإسلامي ودورها في تقليل المخاطر المالية ", أطروحة دكتوراه مقدمة الى مجلس جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا , كلية الدراسات العليا , السودان , 2016.

18. Dan Luy, Dam," EVALUATION OF CREDIT RISK MANAGEMENT", master thesis, university of applied sciences,2010.

19. سعيد , عبد السلام لفته وسعيد , بلال نوري," المخاطر الائتمانية وانعكاسها على الربحية المصرفية ", مجلة الإدارة والاقتصاد , عدد 108, 2016.

20. Dietrich, David R. (2006). An Analysis of Bank Risk Management and its Relevance
for The Non-Bank Corporate Sector. Unpublished Thesis, Rhodes University, Africa South

21. Halifu, Maierdan,” COUNTERPARTY CREDIT RISK IN ENERGY-COMMODITY FORWARDS”, master thesis, university of Gothenburg ,school of business ,economics and law,2011.

22. بلعزور, بن علي ," الاخطار المالية في البنوك التقليدية والبنوك الإسلامية ", بحث مقدم الى الملتقى الدولي الثاني حول الازمة المالية الراهنة والبدائل المالية والمصرفية , الجزائر ,2009.

23. زرارقي , هاجر ," إدارة المخاطر الائتمانية في المصارف الإسلامية ", رسالة ماجستير مقدمة الى جامعة فرحات عباس , كلية العلوم الاقتصادية والتجارية والعلوم التسيير , الجزائر, 2012.

24. حمد , خلف محمد و ناجي , احمد فريد ," مخاطر السيولة واثرها على ربحية المصارف التجارية ", مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة , عدد 52, 2017.

25. GABRIEL, SANDA GHEORGHE& CONSTANTA, ENEA,” FACTORS WHICH INFLUENCE THE PROFITABILITY”, Economy Series, Issue 4/2014, Turkish.

26. الرياحي , محمد بدر عبد الحسين ," تحليل مؤشرات الربحية في مصرف الرشيد ", مجلة العلوم الاقتصادية , عدد 17, 2006.

27.Greuning, Hennie van& Bratanovic, Sonja B.(2009). Analyzing Banking Risk: A Framework for Assessing Corporate Governance and Risk Management. 3rd, ed.,The World Bank, Washington, D.C.

28 . ZALA, VIRAMBHAI S.,” A STUDY OF PRODUCTIVITY AND FINANCIAL EFFICIENCY OF TEXTILE INDUSTRY OF INDIA”, master thesis, Saurashtra University,2010.

29. فخري , سامر محمد و قادر , آسو بهاء الدين ," مؤشر الربحية المصرفية والعوامل المؤثرة فيه", مجلة جامعة كركوك للعلوم الإدارية والاقتصادية , مجلد 6, عدد 2, 2016.

30. Myktybekovich, Sanzhar Toibolotov,” Factors Affecting the Profitability of Banking System in Kyrgyzstan”, master thesis, Eastern Mediterranean University ,Institute of Graduate Studies and Research,2013.

31. Kutsienyo, Lawrence,” THE DETERMINANT OF PROFITABILITY OF BANKS IN GHANA,” master thesis, Nkrumah University of Science and Technology,2011.

32. Nguyen, Kieu Minh,” Financial management and profitability of small and medium enterprises,” master thesis, Southern Cross University,2001.

33. Kieso, donanld E., and Jerry J., Wygandt, (1995) Intermediate Accounting, 8th Ed., John wiley & sons, NY.

34. Bashir Abdel-Hameed M.(1999). Risk and Profitability Measures in Islamic Banks: The Case of To Sudanese Banks. Islamic Economic Studies, Vol. 6, No. 2, May